

Distr.: General
22 April 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة

(نيويورك، 29 آذار/مارس - 2 نيسان/أبريل 2004)

يضم هذا التقرير استنتاجات وتوصيات الدورة الثالثة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المعقودة في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2004. وتتألف اللجنة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، من 24 خبيراً يُعينون بصفتهم الشخصية لفترة أربع سنوات. ووفقاً لقرار المجلس 60/2003، ناقشت اللجنة البنود الجوهرية التالية: (أ) تنشيط الإدارة العامة: '1' □ دور الموارد البشرية في تنشيط الإدارة العامة؛ '2' دور القطاع العام في النهوض بمجتمع المعارف؛ '3' تعزيز الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نهج لإقامة الشراكات؛ (ب) تسخير القدرات المؤسسية للقطاع العام من أجل التجديد في أفريقيا؛ (ج) تحليل البيانات الأساسية المتاحة المتعلقة بالقطاع العام؛ (د) استعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة.

واستناداً إلى مناقشة المواضيع المبينة أعلاه، وضعت اللجنة مجموعة من التوصيات لكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول والأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

.....	الأول - تنظيم الدورة	3
.....	ألف - مدة الدورة	3
.....	باء - الحضور	3
.....	جيم - جدول الأعمال	4
.....	دال - انتخاب أعضاء المكتب	4
.....	الثاني - الاستنتاجات والتوصيات	6
.....	ألف - الاستنتاجات	6
.....	باء - التوصيات	20
.....	المرفق - قائمة الوثائق	27

الفصل الأول

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

1 - عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 45/2001، والتي تتألف من 24 خبيراً يعيّنهم المجلس بصفقتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام، دورتها الثالثة بمقر الأمم المتحدة، في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2004.

باء - الحضور

2 - حضر الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: ماري فرانسواز بيشتل (فرنسا)، مستشارة الدولة بمجلس الدولة؛ رشيد بن مختار بن عبد الله (المغرب) عميد جامعة الأخوين؛ لويز كارلوس بريسر بيريرا (البرازيل)، مؤسسة غيتوليو فارغاس؛ غيسبي فرانكو فيراري (إيطاليا) أستاذ كرسي في فرع القانون المقارن بجامعة ل. بوكوني في ميلانو؛ جيرالدين ج. فريزر موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وزير الخدمة العامة والإدارة العامة؛ فيرنز يان (ألمانيا) أستاذ كرسي في فرع العلوم السياسية والإدارية والتنظيمية بجامعة بوتسدام؛ باربارا كودريكا (بولندا)، مديرة مدرسة بياليستوك للإدارة العامة؛ غونزالو د. مارتنر فاننا (شيلي)، وكيل وزارة الأمانة العامة لشؤون الرئاسة؛ كوليدب ماتور (الهند)، المدير الأكاديمي لمركز دراسات القانون ومسائل الحكم بجامعة جواهر لال نهرو؛ بشارة مرهج (لبنان)، عضو البرلمان ووزير دولة؛ خوسي أوسكار مونتيرو (موزامبيق)، منسق مشروع المعهد العالي للإدارة العامة بموزامبيق، وأستاذ زائر بجامعة ويتوترساند (جنوب أفريقيا)؛ أكيرا ناكامورا (اليابان)، عميد كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية بجامعة ميجي؛ أبولو نسيبامي (أوغندا)، رئيس الوزراء؛ خايمي رودريغيس - آرانا مونوز (إسبانيا)، مدير المعهد القومي للإدارة العامة؛ دنيس أ. روندينيلي (الولايات المتحدة الأمريكية)، أستاذ حائز للقب "غلاكسو" للأستاذية الدولية المتميزة في الإدارة العامة، في كلية كينان - فلاغليير لإدارة الأعمال بجامعة

نورث كارولينا؛ أوتون سوليس - فاياس (كوستاريكا)، عضو مجلس الجامعة المفتوحة في كوستاريكا؛ وانغ شياوتشو (الصين)، نائب وزير شؤون الموظفين؛ فولوديمير غ. ياتسويا (أوكرانيا)، وزير الدولة في مجلس الوزراء. ولم يستطع حضور الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: جان ماري أتانغانا ميبارا (الكاميرون)، وزير الدولة وأمين عام رئاسة الجمهورية؛ جوسلين بورغون (كندا)، السفيرة والممثلة الدائمة لكندا لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ بيتروس كومبتون (سانت لوسيا) المدعي العام ووزير العدل؛ باتريشيا أ. سانتو توماس (الفلبين)، وزيرة العمل والتوظيف؛ ساخير تيام (السنغال)، رئيس جامعة دكار - بورقيبة؛ بورونساك أوانو (تايلند)، الأمين العام لمعهد الملك براجاديبوك.

جيم - جدول الأعمال

3 - وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 60/2003، كان جدول أعمال اللجنة لدورتها الثالثة كما يلي:

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - تنشيط الإدارة العامة:
 - (أ) دور الموارد البشرية في تنشيط الإدارة العامة؛
 - (ب) دور القطاع العام في النهوض بمجتمع المعارف؛
 - (ج) تعزيز الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نهج إقامة الشراكات.
- 4 - تسخير القدرات المؤسسية للقطاع العام من أجل التجديد في أفريقيا.
- 5 - تحليل البيانات الأساسية الموجودة عن القطاع العام.
- 6 - استعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة.
- 7 - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحةان للدورة التالية للجنة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

4 - نظرا لاستقالة نائب الرئيس، السيد جن ليكن (الصين)، اتفقت اللجنة على انتخاب السيد وانغ شياتشو (الصين) نائبا للرئيس. وهكذا عدل مكتب اللجنة على النحو التالي:

رئيس الوزراء أبولو نسيبامبي (أوغندا)

:

ماري فرنسواز بتشيل (فرنسا)
لويس كارلوس - بريسير (البرازيل)
وانغ شياتشو (الصين)
جوسلين بورغون (كندا)*

خوزيه أوسكار مونتيرو (موزامبيق)

:

:

* لم تتمكن من الحضور.

الفصل الثاني

الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

البند الأول - تنشيط الإدارة العامة

1 - التحديات أمام تنشيط الإدارة العامة معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تتشابك المسائل الفنية مع الأبعاد السياسية المتعلقة بتحديد نطاق الدولة ودورها. وبالتالي تنشأ قضيتان هما: (أ) ما ينبغي أن تفعله الخدمة العامة، وهو سؤال يشمل مجموعة من الاعتبارات السياسية والخاصة بسياق ما؛ (ب) كيف ينبغي للقطاع العام أن يؤدي مهامه، ومعنى ذلك كيفية وجوب إصلاح ممارسات الإدارة العامة وسياساتها لجعلها أكثر فعالية وقدرة على الاستجابة وقابلة للمساءلة وأكثر شفافية ومراعاة للحقوق الأساسية. ورغم أنه لا يمكن الفصل تماما بين القضيتين والنظر في كل منهما بصورة مستقلة، يستند تحديد نطاق الدولة إلى قرارات يتخذها صانعو قرارات من خارج الإدارة العامة في أغلب الأحوال. وبالتالي فإن السؤال الجوهرى الذي يدخل في نطاق تنشيط الإدارة العامة هو ما ينبغي أن يحدث في إطار الإدارة العامة لدعم الدور المتغير للدولة ولضمان تحقيق أهداف الدولة، على النحو الذي تقرره النخبة السياسية وجمهور المواطنين.

2 - وسعياً لدعم دور الدولة وضمان تحقيق أهدافها، تستمر الإدارة العامة في التطور، وفي تبني أساليب جديدة وتحسين الممارسات وتكييفها وفقاً للتقدم الاجتماعى والتكنولوجى، ووفقاً للضغوط الداخلية والخارجية والتحديات الثقافية والمتعلقة بسياق ما. وقد أشير إلى الجوانب الإيجابية لمفهوم التنظيم الجديد للشؤون العامة، الذي أدى إلى قيام إدارة عامة أقدر على الاستجابة للظروف وأكثر فعالية، خاصة في بعض السياقات مثل أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. وكون استراتيجيات التنظيم الجديد للشؤون العامة أثبتت كفاءتها في بعض الظروف أكثر من غيرها هو دليل على أن السياق والقيود التي تفرضها الظروف المختلفة لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار. أما في آسيا وأفريقيا، فلم تتم في كثير من الأحيان الاستفادة إلى أقصى حد

ممكن من القطاع الخاص ومن كامل إمكانات المجتمع المدنية وتنوعه المؤسسي - التي مما لا يقتصر على نموذج واحد - بحيث تشكل بصورة فعالة عنصرا مكملا وشريكا مع الحكومة في إنجاز الخدمات. فضلا عن ذلك لا تملك الحكومات عددا كافيا من الآليات التنظيمية للإشراف على نسبة جودة أداء هذه الشراكات. وفي غياب شركاء أقوى، وإلى حين إيجاد حل لهذه المسائل المتعلقة بالمساءلة، يظل خطر تدهور الخدمات ماثلا إذا ما "استُعيض" عن الدولة أو إذا وُكلت جهات أخرى بتقديم الخدمات. و استراتيجية "التراجع" التي اعتمدها الدولة لم تكن موفقة في تلك الحالات. وتدعو الحاجة إلى استكشاف أنماط جديدة للتعاون والمشاركة، تأخذ في الاعتبار العوامل المتصلة بسياق ما. وباختصار، ينبغي استعراض الممارسات والسياسات التي أدت إلى نتائج إيجابية، واعتماد الجوانب الأنجح للسياسات الجديدة مثل التنظيم الجديد للشؤون العامة، وتكييفها وتقييمها وتطبيقها ضمن القيود التي تفرضها مستويات التنمية المتفاوتة ومتطلبات المجتمعات والنظم السياسية المختلفة، وسمات نظم الإدارة العامة التي تطبق عليها، مع تصحيح التجاوزات التي لا تتسجم مع طبيعة الخدمة العامة.

3 - وقد فُقد المضمون "العام" للإدارة العامة في أغلب الأحيان. وتشمل الإدارة العامة التنظيم، ولكن نطاقها أكثر اتساعا بكثير لأنه يشمل قبل كل شيء ممارسة موضوعية للسلطة بالنيابة عن المجتمع برمته. وتشمل الإدارة العامة وضع المعايير وإصدار الأوامر لخدمة المصالح الأعم للمجتمع، التي تشمل مصالح كل مواطن، وتتجاوز في الوقت نفسه مجرد خدمة مجموع هذه المصالح. وبالتالي، فإن تنشيط الإدارة العامة ينبغي أن ينطوي على استعادة "المصلحة العامة" ومشاركة الجمهور في الإدارة العامة. وينبغي أن ترتبط أهداف تنشيط الإدارة العامة بأهدافها العامة، وهي دعم أهداف الدولة في تعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية وتحقيق الرفاه العام، وإرساء سيادة القانون، أي بمعنى آخر إعادة المضمون "العام" إلى مفهوم الإدارة العامة. ويرتبط احترام الجمهور للحكومات ارتباطا مباشرا بإحساس المواطن بمدى فعالية وكفاءة أدائها في تقديم خدمات تراعي احتياجات المواطنين وقيمهم. ومع اختلاف نظم الإدارة العامة في أنحاء العالم من حيث مهامها وهيكلها، فهناك مبادئ وقيم متماثلة تتجلى عالميا من حيث الأغراض والأهداف العامة. وهذه المبادئ والقيم،

المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، تشمل القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير الرعاية الصحية والتعليم للجميع، والحفاظ على سلامة البيئة، وتشجيع التنمية البشرية المستدامة، وهي أهداف تصبو إلى تحقيقها كافة الدول. وللدور المتمثل في تقديم الخدمات إلى الزبائن أهمية حاسمة في تنشيط الإدارة العامة.

4 - ومع ذلك فهناك فجوة كبيرة ومتزايدة بين مطالب الجمهور وبين ما يستطيع القطاع العام تقديمه. وللتصدي لهذه المشكلة ومعالجتها ينبغي أن تستخدم عملية تنشيط الإدارة العامة استراتيجيات مبتكرة ومتعددة الأبعاد. وينبغي أن تكون نظم الإدارة العامة موجهة نحو تحقيق دعم تام لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على نحو أسرع. إذ بدون ذلك، لا يمكن تقديم الخدمات العامة بفعالية لكل من يحتاجون إليها، وخاصة لأولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها. وينبغي أن تتسم الإدارة العامة بالشمولية الواعية، والإسهام في شراكات جديدة ومبتكرة، والالتزام بإدامة الحكم القائم على المشاركة. وينبغي أن تتبع عمليات تنشيط الإدارة العامة نفس نهج الارتباط والمشاركة التي تأمل في تحقيقها. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تضرب هذه الأساليب جذورها في توافق اجتماعي وسياسي في الآراء يراعي تعدد المصالح العامة واختلاف الجمهور المستهدف. وينبغي للإدارات العامة أن تستخدم رؤوس أموالها البشرية على أمثل وجه، وتفتح المجال أمام شراكات جديدة مع أصحاب مصالح جدد وأطراف معنية جديدة في المجتمع المدني والقطاع الخاص، بطرق مدروسة وقابلة للاستدامة. وينبغي لها أن ترحب بالتغيير وتنظمه، خاصة في سياق العمل على تعزيز الفرص الإيجابية للعولمة، واستغلال الإمكانيات الواسعة النطاق لمجتمع المعارف الجديد. وينبغي لها أن تستثمر وقتها وطاقتها وقدراتها من أجل تقييم الابتكارات ونقلها وتكييفها بطرق مناسبة فعلا تتسجم مع سياقها الفريد من حيث ثقافته وتاريخه.

5 - وحتى مع تطور ممارسات الإدارة العامة على مر الزمن، والتغيرات الأكثر عمقا التي تصاحب النهج الجديدة مثل التنظيم الجديد للشؤون العامة، ظلت القيم والمهمة الأساسية للإدارة العامة، بما فيها طبيعة المنافع العامة والمصالحة المشتركة، ثابتة ومقبولة على نطاق واسع. ولا تزال الإدارة العامة المصب الأول للمصلحة العامة والجهة المسؤولة عن

ضمانها، وعن تقديم الخدمة العامة. وللإدارة العامة دور حاسم في تدبير الشؤون العامة وفي الحكم الرشيد، وبالتالي تدعو الحاجة إلى إصلاحها وتنشيطها وإعادة تركيز اهتماماتها، نظرا للدور المركزي الذي تؤديه. وإضافة إلى ذلك هناك نماذج مختلفة تنطوي على توازنات وعلاقات مختلفة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تتمخض عن فوائد عامة. غير أنه ظهرت مصادر قلق جديدة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لأفضل السمات المرتبطة بكل ترتيب وبالفوارق في مجالات التركيز بين الإدارة العامة والتنظيم الجديد للشؤون العامة والحكم القائم على المشاركة، أن تتضافر من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه المتمثل في دعم الدولة في مسعاها لتحقيق التنمية البشرية والتقدم الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية. وفيما تستمر الإدارة العامة في بناء أسس الثقة في استقرار الدولة واستمراريتها، فإن الجهود الرامية إلى إذكاء الروح المهنية للإدارة العامة ونزاهتها، وتعزيز حيادها واحترامها للقانون وشفافيتها تظل ذات أهمية قصوى في تحقيق الأهداف العامة للدولة.

البند الأول (أ) - دور الموارد البشرية في تنشيط الإدارة العامة

- أطر للسياسات وأطر قانونية وتنظيمية مناسبة.
- تحديد قيم مشتركة، واتجاهات، ومعايير مهنية مشتركة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على عملية تخطيط الموارد البشرية.

7 - تمثل القدرات في مجال الموارد البشرية عاملاً أساسياً في الإدارة ا لعامة ذات الجودة العالية. ومن ثم، يحتاج بناء القدرات إلى منظور والتزام طويلي الأمد، مع التركيز على ما يلي:

• استمرار التدريب وتطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التدريب.

8 - وترى اللجنة أن هناك حاجة إلى معالجة المسائل التالية في إطار عملية تنشيط الموارد البشرية في نطاق الإدارة العامة.

• كيفية الانتقال من إطار لإدارة الموارد البشرية ذي أساس يقوم كلية على "القواعد" إلى إطار يقوم على "القيم"، ويعني ذلك تبني نهج يركز على تغيير السلوك البشري بشكل جوهري يحفز الروح القيادية ويشجع الابتكار، مع توفير النظم الضرورية.

• كيفية تنمية ثقافة تنظيمية تتقدم بالموهبة القيادية، لمواكبة متطلبات سوق بيئة عمل متغيرة، مراحل الحياة الوظيفية.

• كيفية توفير وظائف ذات معنى للموظفين، والكيفية التي تتواءم فيها جزاءات محددة معينة، تتواءم مع القيم والبيئات الوظيفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية التي الكفاءة، والأخلاقيات، والمصلحة العامة، والحياد، والدعم اللامركزية، مثل أنشطة التوظيف.

- أهمية بناء القدرات بين صفوف القيادات السياسية والإدارية عند إنشاء الأفرقة والالتزام المشترك بتوجهات السياسات.
- المدى الذي يمكن به الحفاظ على الحياد السياسي لكبار الموظفين المدنيين، في ظل ما يُمارس من ضغوط لتوفر درجة أعلى من الاستجابة، وما يترتب على التدخلات الحزبية، أو العرقية، أو الأسرية، أو التي تمارسها الجماعات من آثار على مبدأ الجدارة، والأداء، فيما يتعلق ببناء خدمة مدنية مستقلة عن التوجهات الحزبية، وملتزمة سياسياً بالصالح العام
- تساؤل الروح الجماعية على المدى الطويل، والمشاكل المتعلقة بالاحتفاظ بخدمات العناصر التنفيذية العليا، عندما تقوم عملية التوظيف بشكل أساسي على مناصب معينة، دون توفر مزيج ملائم من التوظيف بعقود دائمة وتعاقدية لتلبية احتياجات البلد.
- الحاجة إلى التوفيق بين الضغوط من أجل دفع أجور تنافسية بالنسبة للقطاع الخاص، لغرض استقطاب الموظفين من ذوي المواهب والمهارات المطلوبة وبين ما تفرضه الميزانية من قيود، أحيانا لأسباب خارجية، على إجمالي قيمة أجور القطاع العام.
- وجود حاجة جماعية، في المناطق المتأثرة، للحد من ظاهرة استنزاف الأدمغة والتحكم فيها من خلال التنقل الإقليمي وبرامج التبادل، التي تتم في إطار التعاون بين الحكومات المرسلات والحكومات المتلقاة ومن خلال القيام بتدابير جريئة تهدف إلى تحسين مستويات الأجور والخدمات.
- زيادة فعالية البرامج التدريبية من حيث التكلفة من خلال تشجيع برامج التدريب العمودي، التي تركز على المنظمات، وليس على برامج التدريب الأفقي التي تركز على أفراد منتقنين؛ والحاجة إلى ربط عملية التدريب بالأهداف الاستراتيجية واعتمادها بعد تقييمها بصورة فعالة ومستقلة.
- زيادة الشعور بالاعتزاز بالخدمة العامة التي تستند إلى تحسين مستويات الأداء المتعلقة بـ "النظم البيروقراطية البدائية" ومن خلال التعريف بالأداء الجيد والسلوك المثالي والاعتراف بذلك.

- إدراك أنه قد يتعذر إدخال تحسينات على الخدمة العامة ورفع مستوى جودتها على نحو يفي بتطلعات الجمهور المتزايدة نظراً لمحدودية الموارد وازدياد عدد الوظائف التي يُطلب من الحكومات القيام بها، وتقييم مدى تقادم المؤسسات التي كانت جيدة الأداء في الماضي.
- كيفية إدماج الممارسات والحالات ذات الطابع التكويني، في نطاق عملية تنظيم التعليم.

□ وجود حاجة لقيام كل دولة بتعريف، أو إعادة تعريف ما قامت به من جهود في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص الحكومة المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وإقامة الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة كي يمكن تحقيق هذه الأهداف.

9 - ورأت اللجنة أن المناقشة المتعلقة بالموارد البشرية ينبغي أن تراعي طبيعة الدور المتغير للدولة والحاجة إلى عملية إعادة تنظيم إدارية. وأعربت اللجنة عن تسليمها بأن هذه التغيرات، على المستوى الكلي، هي أداة تأثير هامة على التوجه العام لإدارة الموارد البشرية. ومن ثم، فإن عملية تنمية الموارد البشرية بحاجة إلى أن تتم في نطاق أوسع يشمل التغيرات المتعلقة بالسياسات، والإصلاحات المؤسسية، ومشاركة القيادات في هذا الصدد. وخالصة القول، إن تنمية الموارد البشرية في القطاع العام يمثل مشروعاً ضرورياً وطويلاً الأمد.

البند الأول (ب) - دور القطاع العام في النهوض بمجتمع المعرفة

10 - في إطار الخطة الطموحة المتعلقة بتنشيط الإدارة العامة، وافقت اللجنة على أن المسائل المتعلقة بدور المعرفة في المجتمع وبالإدارة العامة باعتبارها جهة مستهلكة ومنتجة للمعرفة، تتسم بأهمية كبيرة. ويمكن النظر إلى المعرفة باعتبارها مُنتجاً أو مسألة تتعلق بالسياسة العامة. وفي الوقت نفسه، تمثل المعرفة أحد مدخلات السياسة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور الدولة فيما يخص إتاحة التعليم للجميع، في سياق التحول نحو مجتمع المعرفة، ليس بحاجة إلى مزيد من التأكيد.

11 - وفي إطار هذه المداولات، ينبغي أن يُراعى فهم المعرفة في شكلها المزدوج، وذلك باعتبارها معرفة واضحة (المعلومات) ومعرفة ضمنية.

12 - وتتمثل طريقة من الطرائق المبتكرة التي يمكن من خلالها النظر إلى المعرفة في التخلي عن النهج التقليدي الذي يسند أدوارا محددة لمختلف الأطراف الفاعلة، سواء كانت منشئة للمعرفة أو قائمة بنشرها، أو مستخدمة لها. وهذه الوظائف هي جميعها جزء من عملية واحدة تتمثل في تطوير المعرفة. وهي كامنة في المجتمع بأسره، وفي جميع هياكله، متمثلة في قطاع الأعمال التجارية، والحكومة، والمجتمع المدني، بما في ذلك الجامعات.

13 - وفيما يخص مجتمع المعرفة، لاحظت اللجنة صعوبة القبول بمفهوم أن جميع المجتمعات هي مجتمعات معرفة، مع الإقرار بأن هناك حاجة إلى اتخاذ طائفة محددة من التدابير من أجل تحقيق البعد "المعرفي" في الحياة الاجتماعية بشكل كامل، مع أخذ الأوضاع الاجتماعية بالغة الاختلاف في الاعتبار.

14 - وفي هذا السياق، رأت اللجنة ضرورة نقل محور التركيز من الحكومات إلى الحكم. ويتمثل السؤال التالي المهم في إطار المناقشة المتعلقة بالحكم في أن يتم مجددا إيجاد دور أكثر إيجابية للمجتمع المدني، يتجاوز الهياكل الحكومية، وينتج نحو إيجاد صلة أكثر شمولا وعضوية، وتوزيعا جديدا للأدوار، فيما بين الحكومة، وقطاع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني. وفي الوقت الذي يشكل فيه إيجاد المعرفة وتوجيه المعلومات عبر القنوات المناسبة أهم الاحتياجات، ينبغي توجيه الاهتمام لإدارة المعلومات بالشكل المناسب. وحجم المعلومات وصحتها مهمان في هذا السياق.

15 - وأكدت اللجنة على ضرورة أن يكون مجتمع المعلومات متسما بالإنتاجية والاستدامة والترابط الاجتماعي. وفي هذا الصدد، إن مسألة حقوق الإنسان والحريات مسألة مهمة لضمان ألا يقود الأخذ التدريجي بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة في الهياكل الحكومية إلى المساس بحق الإنسان في الخصوصية.

16 - وبالإضافة إلى ما سبق، نظرت اللجنة في الحاجة إلى جعل المجتمع مجتمع للمعلومات من جميع الجوانب. أو تتجاوز هذه المسألة نطاق الحاجز الرقمي. وهي لا تخص فقط مسألة محو الأمية والتعليم، ولكنها تتعلق أيضا بمسائل ذات نطاق أوسع تتمثل في إمكانية الوصول إلى المعلومات، وتعميمها، والحق في الابتكار، وحرية التعبير.

17 - وأكدت اللجنة على معارف الشعوب الأصلية، وذلك من حيث الحاجة إلى الاعتراف بها وحمايتها. وقد اقترح نهج من شأنه تحقيق التوازن بين تطوير وتطبيق "المعارف الجديدة" والإفادة من المعرفة التقليدية واستخدامها. وقد أعرب عن القلق إزاء حماية حقوق الملكية المتعلقة بمعارف الشعوب الأصلية، لا سيما في ظل ما تقوم به بعض المؤسسات متعددة الجنسية من محاولات لتعليب تلك المعارف واستخدام نظام براءات الاختراع للحصول على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بها.

البند الأول (ج) - تعزيز الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نهج لإقامة الشراكات

18 - من المسائل التي شكاها منطلقا أساسيا وموضوعا متفقاً عليه بين الخبراء مسألة أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد بشكل أساسي وبالقدر المناسب على الجهود التي تبذلها البلدان، على المستويات الوطنية والمحلية والدولية لتعزيز ثقافة الشراكة؛ وكذلك أن هذه الشراكات تقوم على أساسين مهمين: يتمثل أولهما في حشد الموارد وزيادتها لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها، ويتمثل ثانيهما في إضفاء صفة الشرعية على عملية وضع السياسات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتحقيقها على مستوى المجتمعات المحلية، وذلك على الصعيد الوطني. وعلى المستويين الوطني والمحلي، يكتسي دور الشراكات أهمية أكبر لتمكين الحكومات من تعبئة قاعدة الموارد المحلية وتوسيعها، في الوقت الذي يتم فيه، من خلال المشاركة، والمساءلة والشفافية، تعزيز العناصر المتعلقة بتحسين الوفورات، والإفادة من توزيع المنافع واستخدامها، وأن يتحقق فعلا التوزيع العادل لهذه الموارد. والشراكات ذات أهمية حاسمة للحكم الجيد، إذ أنها تعمل على تشجيع وجود مستويات أعلى من التنفيذ والتقييد بالمطلوب وتتمحور حول أهداف مشتركة للسياسات تتمثل في تجميع الموارد، المالية منها والفكرية، التي تتقاسمها الحكومة والمجتمع المدني. وبإمكان الشراكات القيام، لا سيما مع منظمات المجتمع المدني، بالمساعدة في تعميم الاهتمام بشواغل الفقراء، وبذلك تحسين روح المشاركة عند وضع السياسات المساندة للفقراء. وتتطلب هذه المسألة إيجاد تعريف أوسع للمجتمع المدني يشمل المنظمات المتعددة للمجتمعات المحلية حيث يكون الفقراء ممثلين فيها. وليس بغائب عن الفهم أن الشراكات يمكن تعريفها بشكل مختلف، ولكن، حسب تفسيرها في سياق

الأهداف الإنمائية للألفية، فهي تشمل دائماً المجتمع المدني بمفهومه الأوسع الذي يضم المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية للقطاع الخاص والمنظمات والمجتمعات المحلية.

19 - وعلى الرغم من تزايد الاعتراف بقيمة الشراكات، وهو اعتراف يقترن مع ما يُبذل من محاولات واعية لاستغلال إمكانياتها على المستويات الدولية والوطنية والمحلية، فإن اللجنة تدرك أن الشراكات ليست جميعها ذات قيمة متساوية من الناحية الإنمائية. وفي بعض الأحيان، تقوم شركات القطاع الخاص بالاستيلاء على الشراكات لضمان تحقيق مكاسب لأنفسها. وهذه الشراكات الانتهازية، التي تسيطر عليها مجموعات المصالح الخاصة غير التمثيلية وغير الشاملة، أو مجموعات ذات الاهتمامات المحدودة قادرة على استلاب حقوق شرائح كبيرة من المجتمع المدني في الوقت الذي تزعم فيه أنها تتحدث باسمها. وبالمثل، وبخاصة على المستوى الدولي، فإن الشراكات غير المتكافئة في مجالات التجارة والتمويل يمكن أن تفضي إلى توزيع غير متكافئ للمكاسب المترتبة على التبادل التجاري والتجارة العالمية. ومن ثم، وعلى جميع المستويات، ولكن بصورة خاصة على المستويين الوطني والمحلي، ثمة حاجة إلى تعزيز قدرات الحكومات لاستحداث الآليات والمهارات اللازمة لإقامة شراكات مناسبة، وفي الوقت نفسه، بناء قدرات المجتمع المدني للتعاون مع الشركاء المحليين. وعلى المستوى الدولي، ثمة حاجة أيضاً لدعم الحكومات الوطنية في مفاوضاتها وشراكاتها مع الوكالات الدولية والشراكات عبر الوطنية، بأسلوب يتسم بروح المشاركة والطابع التحليلي.

20 - وفي السياق الوارد أعلاه، برزت مسألة الشرعية والمعايير باعتبارهما من الاهتمامات الرئيسية في مناقشات اللجنة. وقد دُعي إلى توفير الشرعية ضماناً لعدم تمكين مجموعات معينة من التوصل إلى مركز الاحتكار، على حساب المجتمع المدني في نطاقه الأوسع، وبالتالي تهميش أو إهمال الاهتمامات الأساسية التي كان يُتوقع من هذه المجموعات تمثيلها. وأكدت اللجنة أيضاً على الحاجة إلى توفير معايير لضمان وجود إطار تنظيمي شفاف وبيئة تمكينية يمكن في نطاقها تشجيع الشراكات وإضفاء الطابع المؤسسي عليها في نطاق ترتيبات الحكم العامة للبلد. وبشأن هاتين المسألتين المتداخلتين اللتين تتعلقان بالشرعية والمعايير، رأى أعضاء اللجنة

أن ثمة حاجة للقيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بتحديد الشروط التي يجب توافرها مسبقاً لأجل قيام شراكات فعالة، تقوم على المشاركة، بما يتفق مع أساليب الحكم السليم، فضلاً عما يتعلق بالدروس التي سُتستفاد من الشراكات الناجحة والمستدامة. ومن ثم، وفي سياق الشواغل المتعلقة بالشرعية والمعايير، أُثيرت مسألة استدامة الشراكات الجيدة، فضلاً عن الحاجة إلى بناء القدرات لضمان وجود إطار مؤسسي يمثل القيم والتحديات والفرص المعاصرة. ويمكن للشراكات أن تساعد في الأخذ بتغييرات حاسمة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية، يشعر بها جميع المواطنين بصورة إيجابية. ويمكن لها أيضاً أن تساعد في تحديد أفضل الممارسات في القطاع الخاص التي يمكن تكييفها لاتباعها في القطاع العام. إلا أن الدور المتغير للدولة والإدارة السليمة للشراكات يتطلبان مؤسسات وإجراءات لتقييم معايير تقديم الخدمات العامة في كلا المجالين (الخاص والعام). وقد أكدت الملاحظات الختامية للخبراء مجدداً على أهمية الدور المركزي للشراكات في تنشيط الإدارة العامة، باعتبار ذلك عاملاً من عوامل التغيير، وباعتباره وسيلة لتجديد التزام المجتمع بالحكم السليم، بصفة عامة، وبالأهداف الإنمائية للألفية بصفة خاصة، كما ورد بوضوح في التقرير الذي أعدته الأمانة العامة عن هذا الموضوع (E/C.16/2004/5).

البند الثاني - تسخير القدرات المؤسسية للقطاع العام من أجل التجديد في أفريقيا

21 - لاحظت اللجنة أن بناء مؤسسات الحكم والإدارة العامة في أفريقيا مسألة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للاستجابة للتحديات الهامة في ما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عموماً ولجهود القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا بشكل خاص. وستظل أفريقيا غير قادرة على مواكبة غيرها من المناطق في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم يتم التغلب على العقبات التي تعترض الحكم والإدارة العامة. ويتطلب التغلب على هذه العقبات تحقيق ما يلي، على الأقل: (أ) ترسيخ روح وممارسات الحكم السليم (على سبيل المثال، الالتزام والمشاركة على المستوى المدني في عملية الحكم، والنزاهة، والمساءلة، والشفافية)؛ (ب) تعزيز سيادة القانون؛ (ج) تشجيع الإنصاف والمساواة؛ (د) تعزيز الحكم والإدارة العامة،

بما في ذلك القدرات المطلوبة لمنع وقوع الاضطرابات المدنية، ونشر السلم والأمن.

22 - ويجب أن تتسم مؤسسات الحكم والإدارة العامة التي يُرجح أن تثبت قدرتها على مجابهة التحديات الحاضرة والمستقبلية، بما يلي: (أ) توجه نحو تحقيق الأهداف، مع توفر أهداف ومهام ومقاصد اجتماعية وسياسية واقتصادية واضحة؛ (ب) توجه عملي؛ (ج) قدرة على تحقيق توازن بين ضرورات التغيير والحاجة إلى الاستقرار؛ (د) التقيد بمجموعة من القواعد والمعايير السلوكية ("الثقافة المؤسسية")؛ و (هـ) جذور راسخة في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للبلدان أو المنطقة المعنية. ومن المحذورات المحددة في هذا السياق ضرورة عدم النظر إلى أفريقيا باعتبارها منطقة متجانسة. أما فيما يتعلق بجهود إقامة المؤسسات على المستوى الوطني، فمن الضروري تبني نهج يعالج كل حالة على حدة.

23 - تحتاج مؤسسات الحكم والإدارة العامة في أفريقيا، لكي تكون في موقع يمكنها من تيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إلى ما يلي: (أ) أن يتوافق الناس الذين تخدمهم حول رأيهم فيها توافقاً تاماً وأن تتمتع بالمشروعية في نظرهم؛ (ب) وأن تخضع لقيادات جيدة وبعيدة الرؤية؛ (ج) وأن تحقق توازناً بين قوى التغيير والقوى التقليدية؛ (د) وأن تكون حساسة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة؛ (هـ) وأن تملك القدرة على إدارة التنوع والنزاعات؛ (و) وأن تتوخى الفعالية في التنسيق والتكامل والتآزر في ما بينها ومع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

24 - أما في ما يتعلق ببناء مؤسسات حكم وإدارة عامة فعالة في أفريقيا، فثمة حاجة إلى الأخذ بالجوانب التاريخية الإيجابية والمبادرات الجارية على مستوى القارة، لا سيما المبادرات الإقليمية مثل برنامج شؤون الحكم والإدارة العامة التابع للاتحاد الأفريقي وإطاره الاستراتيجي. وبغية تعزيز المؤسسات، يجب الاستفادة من الأسس التي بناها القادة الأفارقة للجمع بين الترتيبات الهيكلية على الصعد الإقليمية والأطر الاستراتيجية والتي يلزم تنسيقها مع الاستراتيجيات الوطنية. في هذا الصدد، يجب أن يتخطى دعم التنمية المؤسسية حدود المستويات الوطنية لكي يشمل الحكومات المحلية

والهيئات الإقليمية معا. وليست الحكومات الأفريقية وحدها من يجب أن يضطلع بجميع جوانب بناء المؤسسات والاحتياجات الإنمائية في المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، من قبيل عناصر البناء في المجتمع الاقتصادي الأفريقي، بل ينبغي أن يعاونها شركاؤها الإنمائيون في عملها هذا.

25 - وفي حين أن بناء مؤسسات قوية في أفريقيا سيستلزم توافر الابتكارات والتحلي بنفاذ البصر للتعلم من التجارب المؤسسية في المجتمعات التي تشهد مثلها اضطرابا اجتماعيا ومتطلبات ببناء الدولة، وذلك تفاديا لتكرار الهياكل المؤسسية غير القابلة للتطبيق نقلا عن الآخرين، تبرز في المقابل حاجة إلى التركيز بشكل خاص على: (أ) المشاركة الشعبية في وضع الدستور؛ (ب) الدستورية؛ (ج) تعزيز قدرات الهيئة التشريعية على الإشراف و سن القوانين والقدرات ذات الصلة؛ (د) تعزيز قدرات الجهاز القضائي، بما في ذلك قدرته على البحث عن آليات بديلة لحل النزاعات وتطبيق هذه الآليات بغرض تحسين إمكانية الحصول على الخدمات القضائية وفعاليتها وكفاءتها وتوخيها الإنصاف؛ (هـ) إصلاح الخدمة المدنية مع التركيز بشكل خاص على قابليتها للتكيف واستجابتها للمواطنين وامتلاكها القدرة على تقاسم المعلومات وبناء الشراكات، وإعادة إرساء الممارسات الأخلاقية القائلة بالنزاهة، والحياد السياسي، والاحتراف والجدارة؛ (و) تعزيز أعلى مستويات السلطة التنفيذية كالرئاسة والوزارات؛ (ز) تعزيز مؤسسات الديمقراطية والحكم المحلي القائمة على المشاركة؛ (ح) تحقيق انسجام بين المؤسسات التقليدية والمؤسسات الحديثة؛ و (ط) السعي وراء البرامج المرنة إنما المستدامة التي تعنى باللامركزية واللامركزية القائمة على المشاركة.

26 - يجب أن ينصب الاهتمام الخاص على الحالة في البلدان الأفريقية الستة التي تعيش أزمات أو هي في طور الخروج منها. فاحتياجاتها إلى القدرات المؤسسية ليست ماسة وحسب، بل يرجح أن تكون النهج والمنهجيات والاستراتيجيات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات مختلفة. ففي بلدان كهذه، لا يتمثل الأمر في إنعاش مؤسسات الإدارة العامة بل في بنائها. ويجب دعم هذه البلدان، والبلدان الأفريقية الأخرى طبعاً، من النواحي المالية والمادية والفنية، دون فرض شروط مقيدة لا مبرر لها. يجب أن يتمثل

الشرط الأدنى في إرساء سيادة القانون؛ وفي الديمقراطية التي تحددها البلدان نفسها مع ذلك؛ وفي حيازة البلدان المستفيدة برامج إدارة شؤون الحكم.

27 - يجب أن يشمل تطوير مؤسسات الحكم والإدارة العامة في القارة إجراء بحوث عن نظم القيادة الداخلية وتكثيف هذه البحوث ودمجها في شؤون الحكم والإدارة العامة الحديثة. بهذه الطريقة، يجري تحديث المؤسسات المحلية أو التقليدية من جهة والاستيعاب الداخلي للمؤسسات "الحديثة". ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى إدارة عامة أمتن لا تركز على الوسط الاجتماعي والثقافي الذي تخدمه وحسب بل وتدمج في بيئة معولمة.

28 - وبقدر رفض السلطات الاستعمارية لهذه المؤسسات المحلية والتقليدية أساساً، والاستعاضة عنها بمؤسسات قائمة على النماذج الغربية بصورة منتظمة، يلزم تحليل وفهم السياق الذي تعمل فيه مؤسسات الحكم والإدارة العامة على جميع المستويات والهيكل السابقة لها تاريخياً خلال عملية تطوير المؤسسات في القارة.

البند الثالث - تحليل البيانات الأساسية الموجودة عن القطاع العام

29 - ركزت المناقشات التي أجرتها اللجنة على أهمية البيانات الأساسية في القطاع العام. واتفقت اللجنة على أن البيانات الحالية المتعلقة بالنفقات والضرائب المجمعة من مصادر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعكس صورة غير مكتملة بسبب ما لديها من اسقاطات عديدة وافتقارها إلى التوحيد. فالبيانات الحالية تظهر مثلاً نفقات الحكومة المركزية فقط، ولا تتضمن بيانات الحكومات المحلية. كما تستثني البيانات الحالية البيانات المتعلقة بالمؤسسات العامة. وثمة مشاكل أيضاً فيما يتعلق بتعريف ما يشكل النفقات والاستهلاك. فلا بد من إزالة هذه الشوائب بهدف التوصل إلى بيانات موحدة عن الاستهلاك والنفقات في القطاع العام.

30 - أما في ما يتعلق بتقديم الخدمات، فإن مواطن الضعف المرتبطة بالبيانات تجعل من الصعب المقارنة بين القطاعين العام والخاص من حيث فعاليتها. بيد أن البيانات الضريبية الواردة تظهر جلياً أن المستويات الضريبية الدنيا (المقيسة بنسبة إيرادات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي) سائدة في غالبية البلدان النامية مقارنة بالمستويات المشاهدة في البلدان متقدمة النمو. ثانياً، تظهر بيانات النفقات العامة والاستهلاك العام

ارتفاع مستويات المركزية نسبيًا في البلدان النامية مقارنة بمستوياتها في البلدان متقدمة النمو. ووافقت اللجنة على رفع هذه النتائج إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي تستعمل معايير البلدان متقدمة النمو لمساعدة البلدان النامية على استعراض حالتها إزاء عدة مؤشرات لإدارة شؤون الحكم من قبيل إدارة الشؤون الضريبية واللامركزية، وما إليها.

31 - ولاحظت اللجنة أن البيانات الحالية المتعلقة بالاستهلاك والنفقات عاجزة عن توفير البيانات المتعلقة بإنتاجية القطاع العام. ويجب أن تتاح للجنة بعض المؤشرات اللازمة لقياس إنتاجية القطاع العام للمساعدة على فهم مسألة جدوى التكاليف للدولة (لا سيما في البلدان النامية) إزاء القطاع الخاص والبلدان متقدمة النمو.

32 - وتحقيقًا لهذه الغاية، يجب جمع البيانات المتعلقة بمتوسط التكاليف للنتائج الواحد في القطاع العام، موزعة حسب الوظيفة، ومقارنتها ببيانات القطاع الخاص، وذلك لتبديد أو تأكيد الافتراضات المسبقة القائلة بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة. وسوف تدعو الحاجة إلى وضع منهجية ملائمة لجمع البيانات المتعلقة بالإنتاجية موزعة حسب الوظيفة. وقد يكون لهذا الأمر تأثير كبير على القرارات التي تتخذها الحكومة بشأن السياسات.

33 - واتفقت اللجنة على أن البيانات الأساسية التي قدمتها الأمانة العامة، وإن وفرت معلومات مفيدة حول حجم الدولة، غير أن فائدتها مزعزعة إلى حد ما بسبب افتقار هذه البيانات إلى الروابط بالإنتاجية. وعلى الأمانة العامة أن تبذل جهدًا لتصحيح هذا الأمر. فمع انتفاء البيانات، سوف يتعين على الأمانة العامة أن تبادر إلى تشجيع الحكومات على جمع بيانات بشأن هذه الأنشطة.

34 - لقد سلمت اللجنة بأن مجموعة البيانات المتعلقة بالاستهلاك الحكومي والنفقات الحكومية لم تشمل القطاع غير الرسمي، رغم أن أداء هذا القطاع قد أثر على الناتج المحلي الإجمالي. وتدرك اللجنة أن بخس تقدير القطاع غير الرسمي سوف تؤدي إلى بخس تقدير الناتج المحلي الإجمالي، وسوف تشهد بالتالي نسب جميع مقاييس القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي الانحياز إلى الارتفاع.

35 - أما في ما يخص صيغة الميزانية، فقد تم توضيح أن إعداد ميزانية البرامج لم تحدث تغييرا في النتائج. بيد أن التحول عن المحاسبة القائمة على أساس النقد أو الاستحقاق سوف يكون له تأثير كبير على النفقات الحكومية والاستهلاك الحكومي المسجلة.

36 - وأخيرا فيما يتعلق بمسألة استعمال المؤشرات لتحديد نوعية النشاط الحكومي، تم الاتفاق على أن مجموعة البيانات الحالية لم توفر ما يلزم لهذا التحليل، وثمة حاجة إلى أنواع أخرى من المؤشرات.

البند الرابع - استعراض أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة

37 - أثنيت اللجنة على التقرير الذي قدمته الأمانة العامة عن برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية الذي يركز على الأنشطة المحددة التي تضطلع بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى بعض المبادرات المشتركة الهامة التي تمت بالتعاون مع مختلف الشركاء عام 2003. وقد أعربت عن تقديرها لما شهدته العام الماضي من عمل وتقدم، وركزت على أهمية اعتماد نهج متكامل يقوم على التفاعل في الأنشطة الفنية، والتعاون الفني وتقاسم المعلومات في ما تضطلع به الأمانة العامة من عمل.

38 - ولاحظت اللجنة الجودة العالية التي يتميز بها عمل الأمانة العامة في إعداد وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة. فاللجنة كانت قد اطلعت على خطط عمل الأمانة العامة للفترة 2004-2005 ودعمتها.

39 - واستعرضت اللجنة وأيدت بالإجماع الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة 2006-2007 للبرنامج الفرعي 8، الإدارة العامة والشؤون المالية والتنمية للبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لعرضه على لجنة البرنامج والتنسيق ومن ثم على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وركزت اللجنة على أهمية ترجمة الأهداف العامة للإطار إلى إجراءات استراتيجية كي ينظر فيها بمزيد من التفصيل في دورتها لعام 2005.

40 - وأحاطت اللجنة علما بالنتائج الإيجابية المبينة في التقرير المتعمق الصادر عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة عن

برنامج الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية (A/AC.51/2004/3، المرفق) ووافقت على توصياته.

41 - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بإنجازات شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة (UNPAN) التي حققتها بعد إتمام المرحلة الأولى من البرنامج. وإذ سلمت اللجنة بالدور الحيوي الذي تؤديه الشبكة كجزء مركزي من شبكة شاملة تضم منظمات الإدارة العامة، رحبت بالبدء في المرحلة الثانية من تنفيذها.

42 - ولاحظت اللجنة أنها سوف تواصل، حسبما كلفت به بموجب قرار الجمعية العامة 277/57، توفير الدعم الفني للمنتدى العالمي المعني بإعادة تحديد دور الحكومة، وهو أكبر مؤتمر عقد بخصوص الإدارة العامة وإدارة شؤون الحكم.

43 - وإذ لاحظت اللجنة التعاون الوثيق بين برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الصعيدين القطري والإقليمي، شجعت على مواصلة المناقشات تعزيزاً لهذا التعاون.

44 - وفي النهاية، ناقشت اللجنة السبل الرامية إلى تحسين الاضطلاع بولايتها وقررت تنظيم عملها في المستقبل بما يسهم إسهاماً قيماً في عمل الأمم المتحدة ومؤسساتها من خلال مدخلاتها التي تعبر عن تركيبها المهنية والأكاديمية والفكرية المتنوعة.

باء - التوصيات

1 - توصيات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوصية 1

45 - يمكن التثبت من الأهمية الجوهرية التي تميز الإدارة العامة بالنسبة إلى نجاح الدولة من خلال الصلات المحكمة بينها وتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية للدول. فتلك الروابط ذات أهمية أساسية في التخطيط للخدمات العامة الأساسية وتقديمها، وتوفير بيئة مواتية تتيح ازدهار القطاع الخاص وعمل المجتمع المدني. وينبغي للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي أن يعيد تأكيد الدور الذي تؤديه الخدمة العامة في تحقيق أهداف وطنية محددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما أنها مؤشرات رئيسية عن بلوغ الدول الأعضاء الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذه الغاية، تجدد اللجنة توصيتها السابقة إلى المجلس بأن يخصص أحد أجزائه رفيعة المستوى المقبلة للدور المتغير الذي تؤديه الإدارة العامة الموجهة نحو التنمية الاقتصادية والبشرية معا بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وحيث يشكل تقديم الخدمات العامة عنصرا من العناصر المحورية. يمكن أن يحمل ذلك الجزء عنوان "إدارة عامة موجهة نحو الخدمات تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية".

التوصية 2

46 - استجابة للطلب الوارد في الفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 58/231، المتعلق الاحتفال بالذكرى العاشرة لدورة الجمعية العامة الخمسين المستأنفة المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقترح على الجمعية العامة الخيارات التالية، التي لا يتعارض بعضها مع البعض الآخر:

(أ) استضافة المنتدى العالمي المعني بإعادة تحديد دور الحكومة في مقر الأمم المتحدة عام 2006 دون أن تتحمل ميزانية الأمم المتحدة أي تكاليف؛

(ب) تخصيص الجزء رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2006 للموضوع الوارد في التوصية 1؛

(ج) تسليط مزيد من الأضواء على الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وبمنح جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة بهدف التركيز على قيمة الخدمات العامة والترويج لما حقته من إنجازات إيجابية.

التوصية 3

47 - بما أن الإدارة العامة تعمل كميسر رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، توصي اللجنة بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كيفية مساندة اللجنة في عملها ودمجها في العمليات الحكومية الدولية، لا سيما في عمل اللجان التي تناقش المسائل الإنمائية ومداوماتها. في هذا الصدد، تأسف اللجنة لأن هيئات فرعية أخرى تابعة للمجلس، ك لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السياسة الإنمائية، تناولت مسائل شؤون الحكم والإدارة العامة دون أن تطلب من اللجنة تقديم طروحاتها. فاللجنة تشعر أن هذه المناقشات كانت لتعطي مزيداً من الثمار وتتفادى التكرار لو طلب إليها أن تساهم فيها.

التوصية 4

48 - ينبغي أن يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمات الدولية ومجتمع الجهات المانحة بزيادة الدعم المالي والمادي والتقني المقدم إلى الدول الأفريقية بغرض تعزيز مؤسسات الحكم والإدارة العامة في القارة.

التوصية 5

49 - تقترح اللجنة أيضاً أن تكرر دورتها القادمة للبنود التالية:

(أ) تنشيط الإدارة العامة: توجيهات استراتيجية من أجل المستقبل؛

(ب) وضع منهجية لاتباع نهج قاعدي قائم على المشاركة لتحديد أسس ومبادئ الإدارة العامة؛

(ج) تعزيز الاحتفال بيوم الأمم المتحدة للخدمة العامة والمنافسة من أجل الحصول على جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.

2 - توصيات للدول الأعضاء

التوصية 1

50 - ينبغي أن تركز البلدان نظم إدارتها العامة على تحقيق الظروف التي ستكفل وتيسر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق تنمية

اقتصادية أسرع على المستويين الوطني والمحلي كشرط لازم للحصول على الموارد اللازمة لتقديم خدمات كافية وفعالة.

التوصية 2

51 - ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز إدارة رأس المال البشري في القطاع العام. وعند القيام بذلك، عليها أن ترجع إلى القيم والمبادئ الأساسية حسب ما ورد في التشريعات الوطنية للخدمة المدنية والمواثيق، وتبحث مدى اتساق الإطار المؤسسي لإدارة مواردها البشرية، وتستعرض استراتيجيات وحوافز التوظيف والترقية، وتضفي الصبغة المؤسسية على تخطيط القوى العاملة، وتضمن تمثيل الفئات الاجتماعية المهمشة.

التوصية 3

52 - وينبغي أن تنظر الإدارات العامة الوطنية إلى نفسها بوصفها أهم عامل ميسر في التحول إلى مجتمع المعارف والتصرف بهذه الصفة عن طريق تمكين خلق المعارف ونشرها واستخدامها في المجتمع ككل. وهذا سيتطلب اعتماد أطر سياسات عامة تركز على الناس والمعلومات بوصفهما من أصول المجتمع الرئيسية.

التوصية 4

53 - وينبغي أن تبدأ الإدارات العامة الوطنية في النظر إلى نفسها بوصفها حكومات إلكترونية وذلك يعني أن تصدر المعارف وتسعى للحصول عليها من أجل استخدامها في تقديم قيمة عامة إلى المواطنين.

التوصية 5

54 - وينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيق مسألة الشراكات من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تعزيز قدراتها على جميع المستويات ومن أجل أن يضع المجتمع المدني الإطار والأدوات والعمليات اللازمة لصياغة سياسات وبرامج لصالح الفقراء وتنفيذ التزامات الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصية 6

55 - وينبغي أن تضع الدول الأعضاء نهجا ومنهجيات وأدوات تكون مستقلة وشفافة وشاملة بمساعدة مناسبة من الأمم المتحدة إذا دعت الضرورة، من أجل رصد الأداء وصياغة سياسات تعتمد على المواطنين والتعرف عليها.

التوصية 7

56 - وينبغي إيلاء اهتمام إلى انخفاض معدلات إيرادات الضرائب بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، الذي يعتبر مؤشرا إلى تدني حشد الموارد الداخلية وبالتالي إلى انخفاض مستويات الموارد الخاصة بالتوزيع والأنشطة الإنمائية.

التوصية 8

57 - وينبغي أن تنشر الحكومات البيانات المتاحة عن القطاع العام وتجتهد لإصدار حسابات حكومية عامة موحدة تشمل الإيرادات حسب النوع والنفقات حسب المهام من جميع مستويات الحكومة المركزية والمحلية ومستوى المؤسسات العامة الخ.

التوصية 9

58 - وينبغي أن تتخذ الحكومات الأفريقية التدابير الخاصة التالية لتعزيز قدراتها المؤسسية:

- (أ) تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي لشؤون الحكم والإدارة العامة؛
- (ب) إنشاء آليات لتنفيذ ميثاق الخدمة العامة الأفريقي ونشره؛
- (ج) اعتماد طرائق وعمليات ونظم مثل الحكم اللامركزي، تعزز فرص المشاركة الشعبية في شؤون الحكم وعملية التنمية؛
- (د) تعزيز قدرات المشرع على وضع القوانين والرقابة واستعراض الميزانية؛

(هـ) إبعاد الصبغة السياسية عن الخدمة العامة وتحويلها إلى أداة مهنية محايدة ولكن تراعي الناحية السياسية.

(و) تعزيز الهيئة القضائية لضمان إمكانية التنبؤ بالنزاعات الناجمة عن التجارة والعلاقات المتعلقة بالصناعة والعلاقات الدولية والحل السلمي لها.

3 - توصيات للأمم المتحدة

التوصية 1

59 - ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية تركيز عمله على إصلاح/تنشيط ممارسات الإدارة العامة مؤكدا دورها الأساسي في تحقيق أهداف الدولة ومعددا المبادئ العالمية المتقاسمة وموضحا لها ومستكشفا الطلبات والمتطلبات التي تحتاج إلى تكييف في مختلف الحالات ومسلطا الضوء عليها.

التوصية 2

60 - بالنظر إلى أهمية رأس المال البشري للقطاع العام في عملية توجيه التنمية المستدامة، على الأمانة العامة أن تقوم بإجراء بحث عن السياسات العامة والتعاون التقني بشأن دور إدارة الموارد البشرية في تنشيط الإدارة العامة. وينبغي أن توفر أداة كهذه مثل، "تقرير القطاع العام في العالم"، خيارات للسياسات العامة وتوثق الدروس العملية وتقترح وسائل لتعزيز تبادل الخبرات بالنسبة للبلدان التي ترغب في إجراء إصلاحات.

التوصية 3

61 - ينبغي أن تعتمد الأمانة العامة على نتائج المنتدى العالمي المعني بإعادة تحديد دور الدولة الناجحة عن طريق المساعدة في وضع استراتيجيات إقليمية ووطنية لإعادة تحديد دور الدولة. وتؤكد اللجنة أيضا أهمية إنشاء برامج/مشاريع إقليمية ودون إقليمية لتعزيز القدرات الاستراتيجية لوحدات الإدارة العامة.

التوصية 4

62 - ينبغي تعزيز دور شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية لإدارة العامة والمالية العامة باستمرار واستخدام الشبكة العالمية لوضع مجموعة معارف ومعلومات عن أفضل الممارسات ونشرها على نحو منهجي ومنظم.

التوصية 5

63 - ينبغي أن تواصل الأمانة العامة دراسة مسألة مجتمع المعرفة وينبغي أن توجه جهودها إلى مجالات اهتمام معينة بالنسبة للحكومات وعلى سبيل المثال السبل التي يمكن عن طريقها أن يؤدي تطوير المعارف إلى صنع سياسات عامة مستنيرة.

التوصية 6

64 - وينبغي أن تهيئ الأمانة العامة أدوات ابتكارية مثل وضع معايير للمساءلة والإدارة الملتزمة وإنشاء قاعدة بيانات لأفضل الممارسات والمؤشرات وتوفير المهارات الضرورية للحكومات على جميع المستويات والمجتمع المدني لإجراء حوار أكثر استنارة وصراحة وتحليلاً مع شركائها لوضع استراتيجيات لصالح الفقراء والأهداف الإنمائية للألفية الأخرى وتنفيذها ورصدها.

التوصية 7

65 - وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم دعم تقني واستشاري مهم يهدف إلى تعزيز مؤسسات الحكم والإدارة العامة في البلدان الأفريقية. وينبغي أيضاً أن تساعد الأمانة العامة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقية (A/57/304، المرفق)، في تنفيذ برنامج الحكم والإدارة العامة لأفريقيا الذي تمت الموافقة عليه في ستيلينبوش بجنوب أفريقيا في أيار/مايو 2003 واعتمده الاتحاد الأفريقي، والمساعدة كذلك في تنفيذ برامج ومشاريع التكامل الإقليمي. كما ينبغي أيضاً أن تدعم الأبحاث المتعلقة بمعلومات عن تطبيق المؤسسات والممارسات التقليدية على مجال الإدارة العامة ضمن سياق العولمة والتكامل الإقليمي.

التوصية 8

66 - وينبغي أن تساعد الأمانة العامة الحكومات في جهودها المبذولة لإصدار بيانات أفضل تتعلق بقياس كفاءة القطاع العام ولا سيما الحسابات الموحدة للحكومة العامة التي تشمل المستويات الدنيا من الحكومة وتشجعها على جمع جميع البيانات المتوفرة لقياس كفاءة القطاع العام ككل والحصول على صورة أوضح عن طريق الإنتاجية وتكاليف الوحدة والقدرات المؤسسية.

التوصية 9

67 - تنصح اللجنة، بالرغم من تقديرها لمجموعة الأنشطة واسعة النطاق التي تقوم بتنفيذها الأمانة العامة في مجال الإدارة العامة، الأمانة العامة بتضييق محور مشاركتها في البرنامج الفرعي والتركيز أكثر على الأولويات الأساسية وخاصة بالنظر إلى التخفيض الأخير في الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن أسفها لتخفيض الموارد المخصصة لهذا الغرض مرة أخرى بالرغم من الإنجازات الهامة للبرنامج والدور الهام الذي تؤديه الإدارة العامة في عملية التنمية.

التوصية 10

68 - وأكدت اللجنة على الحاجة إلى نشر نواتج الأمانة العامة بصورة أفضل لتعزيز أنشطتها في مجال الإدارة العامة.

التوصية 11

69 - وستروج الأمانة العامة للممارسات الناجحة لعدد مختار من المتقدمين لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة عن طريق وضع موجز بالممارسات الجيدة على مستوى العالم ونشره ليس فقط عن طريق شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة بل أيضا خلال مؤتمرات شتى. وسيزيد هذا من تسليط الضوء على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة.

التوصية 12

70 - وتؤكد اللجنة، وهي تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن التعاون التقني في الأمم المتحدة (A/58/382)، أهمية التعاون في أعمال وضع المعايير والتعاون التقني وأن الأمانة العامة ينبغي أن تواصل تنفيذ التعاون التقني بوصفه آلية إفادة أساسية في مداورات أجهزة وضع السياسات العامة بالأمم المتحدة.

المرفق

قائمة الوثائق

E/C.16/2004/1	2	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
E/C.16/2004/2	3	تنشيط الإدارة العامة بوصفها إجراء استراتيجيا لتحقيق التنمية البشرية المستدامة: لمحة عامة: تقرير الأمانة العامة
E/C.16/2004/3	3	دور الموارد البشرية في تنشيط الإدارة العامة: تقرير من الأمانة العامة
E/C.16/2004/4	3	دور القطاع العام في تقدم مجتمع المعرفة: تقرير الأمانة العامة
E/C.16/2004/5	3	تعزيز الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نهج بناء الشراكات: تقرير الأمانة العامة
E/C.16/2004/6	4	تطوير مؤسسات الحكم والإدارة العامة في أفريقيا: تقرير الأمانة العامة
E/C.16/2004/7	5	البيانات الأساسية المتعلقة بالإنفاق الحكومي والضرائب الحكومية: تقرير الأمانة العامة
E/C.16/2004/8	6	الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة 2006-2007: مذكرة من الأمين العام